

Distr.: Limited
13 March 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الخامسة والخمسون

فيينا، ١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠١٢

مشروع التقرير

المقررة: سيمونا مارين (رومانيا)

إضافة

مناقشة المائتين المستديرتين

١ - نظرت اللجنة في ١٢ آذار/مارس في البند ٥ من جدول الأعمال، المعنون "مناقشة المائتين المستديرتين"، والذي يشمل الموضوعين التاليين:

- (أ) جهود مكافحة المخدرات ومبدأ المسؤولية العامة والمشاركة: الفرص والتحديات؛
- (ب) تدابير منع تسريب المواد التي يكثر استخدامها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية من قنوات التوزيع الوطنية، ومن ذلك تعزيز علاقات الشراكة مع القطاع الخاص.
- ٢ - وعُرضت على اللجنة مذكرة من الأمانة عن تنظيم مناقشات موائد مستديرة في دورتها الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين (E/CN.7/2011/8).

مناقشة المائدة المستديرة بشأن جهود مكافحة المخدرات ومبدأ المسؤولية العامة

والمشاركة: الفرص والتحديات

- ٣ - ترأس مناقشة المائدة المستديرة بشأن موضوع "جهود مكافحة المخدرات ومبدأ المسؤولية العامة والمشاركة: الفرص والتحديات" خاخيوانغ بونتيوم، السفير والممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة (فيينا).



٤ - ولخص الرئيس أبرز نقاط مناقشة المائدة المستديرة على النحو التالي:

(أ) أكّدت الدول الأعضاء من جديد أن مشكلة المخدرات العالمية ما زالت مسؤولية عامة ومشاركة تتطلب تعاوناً دولياً فعالاً ومتزايداً. ويلزم اتباع نهج متوازن وشامل للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية من خلال الاضطلاع بجهود وطنية وإقليمية ومتعددة الأطراف، مع احترام الاختلافات السياسية والإيديولوجية والظرفية للبلدان؛

(ب) ذكرت الدول الأعضاء أنها ستواصل تقييم تنفيذ الالتزامات المعتمدة في الإعلان السياسي وخطة العمل بغية إحراز مزيد من التقدم في التصدي بفعالية للتحديات التي تطرحها مشكلة المخدرات العالمية في السنوات المقبلة، وذلك بالاستفادة من المساعدة الكاملة للوكالات الدولية المعنية، وبالتعاون مع المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛

(ج) شدّد المشاركون على أنه ينبغي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل تيسير التعاون الدولي لخفض الطلب على المخدرات وعرضها بصورة غير مشروعة والاتجار بها، وتعزيز مشاريع المساعدة التقنية الرامية إلى زيادة فعالية تدابير التصدي لمشكلة المخدرات العالمية؛

(د) نبّه المتكلمون إلى عدم وجود تعريف عملي لمبدأ المسؤولية العامة والمشاركة، وتحديد مدى ما يقع على عاتق كل بلد من مسؤوليات والتزامات في مكافحة المخدرات غير المشروعة، وأشاروا إلى بذل مزيد من الجهود لتوضيح مفهوم المسؤولية العامة والمشاركة. بيد أنه سلّم بأن التمييز بين بلدان الإنتاج والاستهلاك والعبور لم يعد صحيحاً وفقاً لذلك المبدأ؛

(هـ) بالنظر إلى أن الهدف الرئيسي للجريمة المنظّمة العابرة للحدود الوطنية هو تحقيق مكاسب اقتصادية، ينبغي اتخاذ تدابير لتركيز جهود مكافحة المخدرات غير المشروعة على مراقبة عائدات الجريمة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة غسل الأموال. وأشار إلى إمكانية استثمار الموجودات المضبوطة في تدابير ترمي إلى خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة؛

(و) ذكر المشاركون أنه يلزم اتخاذ تدابير ملموسة للقضاء على زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان، ووضع معايير للتنمية البديلة، واستكشاف مزيد من السبل لتعزيز التنمية البديلة في تلك المنطقة وفي سائر المناطق، وتبادل الخبرات المتعلقة بالنماذج الناجحة للتنمية البديلة؛

(ز) أشار المشاركون إلى أن أفريقيا تتحمّل العبء الأكبر فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات غير المشروعة واستهلاكها، إضافة إلى أخطار أخرى مثل الإرهاب وغسل

الأموال. فليس لدى الدول الأفريقية ما يكفي من القدرات للتصدّي لمشكلة المخدّرات، ومن المهم أن تتلقّى تلك الدول مساعدة تقنية في قطاعي إنفاذ القانون والعدالة وفي مجال خفض الطلب على المخدّرات؛

(ح) ينبغي للدول الأعضاء أن تعزّز تبادل المعلومات والممارسات الفضلى على كل من الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي، وتعزيز العمليات المشتركة والتنسيق، في مجالات منها تدابير المنع، وأن تدعم استخدام أسلوب إنفاذ القوانين القائم على الاستخبارات؛

(ط) أشارت الدول الأعضاء إلى وجوب إيلاء الأولوية لخفض العرض، لأنّ خفض الطلب وحده لا يمكن أن يحل مشكلة المخدّرات. ومن جهة أخرى، فإنّ الوقاية والتدخل المبكرّ والعلاج من تعاطي المخدّرات وإعادة تأهيل وإدماج متعاطي المخدّرات تمثل كلها جزءاً أساسياً من السياسات المتعلقة بالمخدّرات؛

(ي) تشمل التحدّيات الجديدة "الدرب الشمالي" وغرب أفريقيا، اللتان تُستخدمان باطراد للاتجار بالمخدّرات، ولا سيّما بالهيروين والكوكايين. وتمثل المواد الأفيونية المشكلة الأكبر، لكن سلّم أيضاً بأنّ ما يُسمّى بالعقاقير المحوّرة و"مواد الانتشاء المشروعة" أصبحت مشكلة متفاقمة.

مناقشة المائدة المستديرة بشأن تدابير منع تسريب المواد التي يكثر استخدامها في صنع العقاقير المخدّرة والمؤثرات العقلية من قنوات التوزيع الوطنية، ومن ذلك تعزيز علاقات الشراكة مع القطاع الخاص

٥- ترأس إيغور فوبليكوف، المستشار في سفارة الاتحاد الروسي والممثل الرسمي للدائرة الاتحادية لمراقبة المخدّرات بالاتحاد الروسي لدى النمسا، مناقشة المائدة المستديرة بشأن موضوع "تدابير منع تسريب المواد التي يكثر استخدامها في صنع العقاقير المخدّرة والمؤثرات العقلية من قنوات التوزيع الوطنية، ومن ذلك تعزيز علاقات الشراكة مع القطاع الخاص".

٦- ولخصّ الرئيس أبرز نقاط مناقشة المائدة المستديرة على النحو التالي:

(أ) أكّد المشاركون أن التزام الحيلة لمنع تسريب المواد الكيميائية السليفة لصنع الهيروين والكوكايين والمنشطات الأمفيتامينية يبقى مسألة ذات أولوية لدى الدول الأعضاء؛

(ب) لا يزال تسريب أهيدريد الخلل لصنع الهيروين في أفغانستان يثير قلقاً شديداً، ومن ثمّ يُشجّع على بذل جهود للتعاون على الصعيد الإقليمي لاعتراض طريق تلك المادة السليفة ومنعها من دخول أفغانستان؛

(ج) أُعرب عن القلق بشأن زيادة صناعة المنشطات الأمفيتامينية على الصعيد العالمي. وسُلم بنجاح جهود التعاون من خلال مشروع "بريزم" و"كوهيجن" اللذين تنسقهما الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وبنجاح المبادرات الإقليمية التي تعاونت في إطارها الدول الأعضاء لمكافحة تسريب المواد الكيميائية السليفة، مثل عملية "كنال" والمبادرة الإقليمية الهادفة لمكافحة الاتجار بتوفير وسائل الاتصال والخبرة الفنية والتدريب (تارسيت)؛

(د) اعتُبر نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (بن أونلاين) الذي تديره الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أداة فعّالة لمنع محاولات تسريب المواد الكيميائية السليفة واستيانتها، وشجّعت الدول الأعضاء على استخدامه؛

(هـ) دُعيت الدول الأعضاء إلى استعراض تشريعاتها المتعلقة بمراقبة المواد الكيميائية لكفالة كونها وافية بمتطلباتها في مجال منع تسريب المواد الكيميائية. ولوحظ أنّ الاختلاف في التشريعات التي تطبقها الدول الأعضاء وفي أساليب تطبيق ضوابط مراقبة مواد كيميائية معيّنة أدّى في بعض الحالات إلى صعوبات في إنفاذ القانون؛

(و) شجّعت الحكومات على إجراء تقييم دقيق لاحتياجاتها الوطنية من المواد الكيميائية والمستحضرات الصيدلانية المشروعة للتمكن من استبانة محاولات تسريبها على نحو أفضل؛

(ز) بيّنت المراقبة الدولية للمواد الكيميائية السليفة الـ ٢٣ الخاضعة للمراقبة تزايد استخدام المواد البديلة لإنتاج العقاقير غير المشروعة. وللتصدي لهذه المشكلة، شجّعت الحكومات على الأخذ بنظم مغلقة لمراقبة صناعة المواد الكيميائية المشروعة، مثل اعتماد نظام تراخيص فيما يخص الجهات التي تتناول مواد خاضعة للمراقبة؛

(ح) سُلّم بأنّ عددا من الدول الأعضاء يحتاج إلى دعم دولي بسبب الافتقار إلى الموارد، الذي حال دون ممارستها مراقبة فعّالة على المواد الكيميائية السليفة واتخاذها تدابير لمنع محاولات تسريبها؛

(ط) اتفق المشاركون على أنّ القطاع الخاص شريك رئيسي في تطبيق ضوابط فعّالة على المواد الكيميائية السليفة، وينبغي إشراكه في الاستراتيجيات الوطنية للتصدي لتسريبها. وشجّعت الدول الأعضاء على دعم التعاون على الصعيد الوطني بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، التي تؤدّي دورا مشروعا في الصناعة الكيميائية والصيدلانية.